

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٨٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الاثنين، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد أيدان ليدل.....(المملكة المتحدة)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-04167(A)



* 1 9 0 4 1 6 7 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة الرابعة والثمانين بعد الأربعمئة والألف لمؤتمر نزع السلاح.

الزملاء الموقرون، نبدأ هذا الصباح الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح. وتتضمن قائمتنا لصباح اليوم خمسة متكلمين، بينما سيخاطبنا ثمانية متكلمين آخرين بعد ظهر اليوم، بمن فيهم الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش.

واسمحوا لي، في هذه المرحلة، بتعليق الجلسة لوهلة للترحيب بأول ضيف من ضيوفنا الموقرين، معالي السيد يرزان أشيكباييف، نائب وزير خارجية كازاخستان. *عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.*

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بأول ضيف مرموق لنا في هذا اليوم، السيد أشيكباييف. وأدعوكم سيدي إلى أخذ الكلمة.

السيد أشيكباييف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، إنه لشرف عظيم لي أن أفتح الجزء الرفيع المستوى من مؤتمر نزع السلاح في الذكرى الأربعين لتأسيسه. أولاً وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة المؤتمر، وإني على يقين أن حنكتكم ومهاراتكم القيادية ستسهم في تجاوز سنوات الركود الطويلة التي شهدتها عمل مؤتمر نزع السلاح وفي بدء مفاوضات موضوعية. ويعرب وفد كازاخستان عن كامل تأييده لكم واستعداده لمساعدتكم في أداء مهامكم كرئيس للمؤتمر. وأود كذلك أن أثنى على الجهود التي بذلها الرئيس السابق للمؤتمر، السيد كليمنكو، سفير أوكرانيا، في سبيل إيجاد خيارات عملية لبرنامج عمل المؤتمر. فالسبيل إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الحاسمة رهين بقدرتنا على إظهار الإرادة السياسية، والتوصل إلى حلول وسط، وإيجاد أرضية مشتركة. وإني مقتنع بأن تسييس المناقشات لا يجلب أي قيمة عملية تفضي إلى حل المسائل. وبناء الثقة عامل رئيسي وعنصر أساسي في أي عملية تفاوضية.

والدعوة إلى الحوار هي الدعامة الرئيسية لـ "بيان - العالم: القرن الحادي والعشرون" الذي اقترحه السيد نور سلطان نزارباييف، رئيس كازاخستان. ويتوخى البيان إيجاد عالم قوامه الوحدة والتعاون، لا الانقسام والتنافس. وبروح الحوار ذاتها، أجرى الرئيس نزارباييف، بصفته رئيساً لمجلس الأمن في الأمم المتحدة، حواراً رفيع المستوى، في كانون الثاني/يناير الماضي، يركّز على عدم الانتشار وبناء الثقة.

ويحظى هذا العام برمزية خاصة لدى كازاخستان، فقبل ثلاثين عاماً بالضبط، تأسست حركة نيفادا سيميبيالاتينسك المناهضة للأسلحة النووية بمبادرة من جماعات المجتمع المدني في كازاخستان. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، أُغلق موقع سيميبيالاتينسك للتجارب النووية عملاً بمرسوم تاريخي أصدره الرئيس نزارباييف. وبعد ذلك بوقت قصير، أُعلن عن الوقف الاختياري الدولي للتجارب النووية في مواقع تجارب مختلفة في جميع أنحاء العالم، وكان ذلك باعثاً على اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. وقد كانت تلك أول مرة في التاريخ التي يُغلق فيها أحد مواقع التجارب النووية ويُخلى عن رابع أكبر ترسانة نووية استجابة لإرادة الشعب. وبعد حوالي ثلاثين عاماً، أصبح من الجلي أن الحركة العالمية المناهضة للأسلحة النووية تحتاج إلى تنشيط وأنها بحاجة إلى نفخ الحياة في نزع السلاح النووي من جديد.

ومن شأن الإعلان العالمي لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، الذي اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٥٧/٧٠ الذي اتخذته خلال دورتها السبعين، أن يشكل أساساً لذلك. ونحن ممتنون لجميع الدول الأعضاء التي أيدت مبادرتنا ولا زلنا مصممين على مواصلة عملنا نحو إضفاء الطابع العالمي على هذا القرار.

سيدي الرئيس، هناك معلم تاريخي آخر وهو الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لانضمام كازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصفتها دولة غير حائزة لهذه الأسلحة، وقد وفينا بالتزاماتنا متحليين في ذلك بأكبر قدر من المسؤولية. وفي غضون أقل من عام، سيعقد مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠، ولا يحق لنا، ببساطة، السماح بأن ييؤ مؤتمر استعراض آخر بالفشل. إن وضع معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى موضع اهتمام عالمي، وهو يهدد الأمن الدولي وبنية نزع السلاح النووي ككل. ولن نستطيع، مهما حاولنا ذلك، أن نوفي الدور التاريخي الفريد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حقّه من الأهمية. فمن شأن نقضها أن يؤدي إلى سباق جديد نحو التسلح في مختلف أنحاء العالم، وأن يشكل تهديداً مباشراً للسلم والأمن العالميين. وجمهورية كازاخستان، بصفتها طرفاً في المعاهدة، تدعو جميع الدول إلى العمل معاً على التصدي للاتجاهات الخطيرة واتخاذ تدابير لإنقاذ المعاهدة.

وضرورة البدء المبكر في مفاوضات متزامنة بشأن جميع البنود الرئيسية الأربعة من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح مسألة مقبولة ومدعومة على نطاق واسع. ويجب أن يستجيب المؤتمر على نحو مناسب للتحديات الجديدة التي يمكن، بل ينبغي، مناقشتها من داخل هذه الجدران. وفيما يخص كازاخستان، فإن نزع السلاح النووي من أشد المسائل المطروحة في جدول الأعمال المعاصر إلحاحاً. ولم تتمكن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على مدى العقود المنصرمة، من وضع وثيقة متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تمت المجازفة باتفاقات ثنائية لخفض الأسلحة النووية.

ونتيجة لعدم إحراز تقدم بشأن التزامات الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المادة السادسة في العقود الأخيرة، قررت أكثر من ١٢٠ دولة وضع معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهذه حقيقة لا يمكننا تجاهلها. وتتفق المعاهدة تماماً مع الرؤية التي وضعها رئيس كازاخستان والمتمثلة في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية بحلول عام ٢٠٤٥.

وعموماً، فإن جدول أعمال نزع السلاح الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة قد يقدم خطوات وحلولاً عملية في مجال نزع السلاح النووي. وتؤيد كازاخستان بشدة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. وإننا ندعو جميع الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى وضع اللمسات الأخيرة على الإجراءات اللازمة لتوقيع المعاهدة والتصديق عليها. ويجب علينا أيضاً أن نواصل الجهود لأجل منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتبقى مسألة وضع صك ملزم قانوناً يحظر نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي مهمة جماعية رئيسية. وتستحق المبادرة المشتركة بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي التي قدمتها روسيا والصين دعم جميع الدول.

وفي ظل الواقع الذي يعرفه القرن الحادي والعشرون، لم يعد من الممكن اتخاذ الردع النووي ركيزة للأمن القومي. وفي هذا الصدد، فإن بدء المفاوضات بشأن معاهدة تتعلق

بضمانات الأمن السلبية أمر حاسم للحفاظ على نزع السلاح النووي والتقليل من أهمية مفهوم "المظلة النووية" وبناء الثقة. وتدعو كازاخستان إلى البدء المبكر في مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وقد أسهمت حكومتنا إسهاماً عملياً في هذه العملية عندما استضافت حلقة عمل إقليمية بشأن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نُظمت بالاشتراك مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا، وبدعم مالي من الاتحاد الأوروبي.

سيدي الرئيس، إن هذا العام يصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. ونحن نتطلع إلى أن تنتهي الولايات المتحدة مبكراً من عملية التصديق على البروتوكول المتعلق بالضمانات السلبية الملحق بمعاهدة سيميپالانتينسك. وفي إطار مبادراتنا المناهضة للأسلحة النووية، سنسهم في توسيع مساحة العالم الخالي من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعو كازاخستان إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ونحن، في الوقت الراهن، نقوم بالترويج لمبادرة إنشاء آلية دائمة للتعاون والتنسيق بين جميع المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة، ونعتمد عقد اجتماع لممثلي جميع المناطق في أستانا في وقت لاحق من هذا العام. ونرحب بجميع الأطراف المهتمة للمشاركة في هذه العملية بنشاط.

وقد عبرت كازاخستان، منذ استقلالها، عن آمالها في نزع السلاح والتزامها الراسخ بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية. وإن الواقع المعاصر يجعل من المستحيل منع نشوب العديد من الصراعات وحلها بفعالية ما لم يوجد تفاهم وثقة متبادلان بين الدول النووية. وإن إيجاد حلول قائمة على التوافق ليس بالأمر السهل بتاتاً، فهو يتطلب توفر إرادة سياسية للعمل وتفاهماً واستعداداً للعمل المشترك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أشيكباييف على بيانه. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لوقت قصير كي أرافقه إلى خارج القاعة.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بحرارة بضيفنا الموقر التالي، السيد طارق أحمد، وزير الدولة في وزارة الخارجية والكمونولث للمملكة المتحدة. أشكركم، سيدي، على مخاطبتكم مؤتمر نزع السلاح. وأدعوكم إلى أخذ الكلمة.

السيد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): شكراً سيدي الرئيس. يصادف هذا العام، عام ٢٠١٩، انتهاء قرن من مفاوضات نزع السلاح في جنيف، والذكرى السنوية الأربعين لمؤتمر نزع السلاح. وإن إطار تحديد الأسلحة اليوم هو أحد أعظم إنجازات النظام القائم على القواعد. وقد بنينا هذا الإطار معاً لأننا جميعاً استوعبنا التهديد لأمننا الذي يشكّله انتشار الأسلحة بلا ضوابط، على المستوى الفردي أو حتى الجماعي بكل تأكيد. وحتى الدول التي تمتلك أقوى الجيوش تعترف بأهمية ضبط النفس الجماعي القائم على القواعد بالنسبة لمصالحها الأمنية القومية.

واليوم، يتعرض إطار القواعد المتفق عليها هذا للتهديد، حتى من الدول التي وافقت عليه عن طيب خاطر، ولكنها الآن، وللأسف، تتجاهله عمداً. وفي ظل هذا الواقع القائم، تلقينا خبر آخر مؤتمراً قمة يتم الترتيب لعقده بين الرئيس ترامب وكيم جونج أون باعتباره أمراً

إيجابياً؛ لذلك، فإننا نحث كوريا الشمالية على التفاوض بحسن نية للوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح النووي والاتفاق على الخطوات المقبلة.

وقد ظل استخدام الأسلحة الكيميائية من المحرمات قرابة قرن من الزمان. غير أنها استُخدمت في السنوات الأخيرة، مخلفة آثاراً مدمرة، كما شهدنا جميعاً، سواء في سوريا أم العراق أم ماليزيا، بل وحتى في المملكة المتحدة لسوء الحظ. وقد كان المجتمع الدولي حازماً في رده على ذلك الاستخدام، ومكنت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تحديد الجهة المسؤولة عن هجمات الأسلحة الكيميائية في سوريا. واعتمد الاتحاد الأوروبي نظاماً جديداً للجزاءات يستهدف المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة البغيضة وعن انتشارها. وقد اقترح إضافة فئتين جديدتين من فئات عوامل نوفيشوك الكيميائية إلى جداول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، رداً على هجوم ساليسيري في المملكة المتحدة.

ومن الصواب أن نعزز جميع اتفاقاتنا وصكوكنا كي نكفل استمرار فعاليتها وملاءمتها في مواجهة التهديدات الجديدة. ومؤتمر نزع السلاح محفل فريد من نوعه، فهو المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد في العالم في مجال نزع السلاح. وإن كان التقدم بطيئاً، فإن الخطأ لا يقع على عاتق المؤسسة نفسها، بل إن ذلك يرجع إلى كون القضايا على المحك معقدة وحساسة في نفس الوقت. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن المؤتمر قد ظل معطلاً مدةً طويلة جداً، والقصد من اقتراح المملكة المتحدة إنشاء هيئات فرعية هو تعميق فهمنا وتمهيد الطريق لولايات تفاوضية في نهاية المطاف، يمكن أن تكون أساساً لبرنامج عمل في المستقبل القريب. وتؤيد المملكة المتحدة بيان الاتحاد الأوروبي بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإذا تقرب من الذكرى السنوية الخمسين لإبرام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالنهج التدريجي لنزع السلاح المتعدد الأطراف الذي أدى إلى خفض هذه الأسلحة بشكل كبير على مدى العقود الماضية.

وستواصل المملكة المتحدة الدعوة إلى انضمام جميع الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. ولا بد من التحقق إذا ما أريد لتدابير تحديد الأسلحة أن تكون فعالة وأن تبعث على الثقة. وقد اضطلعت المملكة المتحدة بدور قيادي في تطوير أدوات التحقق مع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على حد السواء. ونتطلع إلى الحصول على تقرير طموح من فريق الخبراء الحكوميين التابع للأمم المتحدة في نيسان/أبريل، ونحث جميع الدول على دعم هذا العمل الحيوي.

ونحن بحاجة أيضاً إلى وضع إطار للسلوك في الفضاء الخارجي على وجه الاستعجال. ومع تزايد اعتمادنا على تكنولوجيا السواتل، تزداد أيضاً العواقب التي قد تنشأ عن أخطاء أو حالات سوء الفهم في الفضاء. وأود أن أشدد على أننا لا نستطيع الاعتماد على ما هو موجود من أساليب التنظيم المادية. فنحن بحاجة ماسة إلى بناء الثقة بين الدول التي تتردد الفضاء وإلى زيادة فهم المعايير السلوكية. وأتطلع إلى استنتاجات الدورة الثانية لفريق الخبراء الحكوميين المعني باتخاذ تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ويتعين علينا أيضاً فعل المزيد لأجل تحقيق الاستفادة القصوى من السنتين المتبقيتين من برنامج

ما بين دورتي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وهذا يعني، من بين جملة أمور، أنه يجب على الدول الأطراف أن تسدد متأخراتها. وإذ ندنو من مؤتمر استعراض الاتفاقية لعام ٢٠٢١، يمكننا أن نغتنم اجتماعات الخبراء لبلورة فهم مشترك، بل ولتعزيز العمل الفعال.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد لكم جميعاً أن المملكة المتحدة كانت وستبقى ملتزمة بنزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي ظل رئاستنا، سيعمل وفد بلدنا دون كلل معكم جميعاً لأجل إحراز تقدم بشأن جميع هذه المسائل الهامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أحمد على بيانه. واسمحوا لي الآن بتعليق الجلسة لحظة كي أرافقه إلى خارج القاعة.

عُُلِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفتنا الموقرة التالية، معالي السيدة كانغ كيونغ - وا، وزيرة خارجية جمهورية كوريا. شكراً لك، سيدي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. والكلمة لك.

السيدة كانغ كيونغ - وا (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، يسعدني حقاً أن أعود إلى مؤتمر نزع السلاح في الوقت الذي تحتفل فيه هذه الهيئة الموقرة بالذكرى السنوية الأربعين لإنشائها. قبل أربعين عاماً، خلال الأيام القاتمة للحرب الباردة، ومع وجود الحاجة الماسة إلى كبح تصاعد سباق التسلح وارتفاع المخزون النووي، عُقدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وهكذا رأى مؤتمر نزع السلاح النور. ومنذ ذلك الحين، قدم المؤتمر إسهامات حيوية في مجال السلم والأمن الدوليين من خلال وضع صكوك هامة لنزع السلاح، من قبيل اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن مؤتمر نزع السلاح غطّ في سبات عميق على مدى العقدين الماضيين، حتى في الوقت الذي انزلق فيه العالم تدريجياً نحو بيئة أمنية متزايدة التعقيد والتقلب. وعلاوة على ذلك، بلغ الإنفاق العسكري أعلى مستوى له منذ نهاية الحرب الباردة، بينما يعاني عدد من هيئات نزع السلاح في جنيف من صعوبات مالية. وقد انتهكت قواعد مكرسة منذ أمد طويل، مثل حظر استخدام الأسلحة الكيميائية، مراراً وتكراراً.

وأدى تزايد الأنشطة البشرية في الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني، فضلاً عن التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والأسلحة الأسرع من الصوت وقدرات التداخل الرقمي، إلى تعقيد المجال الأمني الدولي أكثر. ويراقب العالم عن كثب مصير معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى وما قد يخلفه من أثر على هيكل نزع السلاح برمّته. ومع ذلك، نشهد انخيار توافق الآراء داخل المجتمع العالمي لنزع السلاح. وفي تلاشي توافق الآراء بشأن العديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام الماضي دليل على تزايد "الشقاق" بين البلدان.

وفي عصرنا هذا، وأكثر من أي وقت مضى، يجب على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد لنزع السلاح، أن يستفيد من ذاكرته المؤسسية وأن

يواجه هذا الواقع الجديد. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على عمل الهيئات الفرعية وعلى ما اضطلعت به من عمل موضوعي في العام الماضي بينما كنا نبذل جهودنا للاتفاق على برنامج عمل. ويجب أن نحافظ على الزخم وأن نعزز أهمية مؤتمر نزع السلاح، وهو ما يستلزم اتباع نهج أكثر واقعية ومرونة وعملية. وأرحب بالجهود التي تبذلها رئاسة المملكة المتحدة لتحقيق هذه الغاية، وسيكون من المجدي أيضاً النظر في زيادة عدد أعضاء المؤتمر ومناقشة ذلك، وتحسين كفاءة أساليب العمل الحالية.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يذهب أبعد من ذلك وأن يسهم في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. فليس بوسعنا تحمّل فشل آخر، غير أن هناك شواغل كبيرة بالفعل بشأن التقدم الملموس الذي يجب تحقيقه لضمان نجاح مؤتمر الاستعراض المقبل. وفي هذا السياق، ترى حكومة بلدي أن من شأن مؤتمر نزع السلاح أن يسهم مساهمة هامة وفورية في معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، من خلال عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى. وفي الوقت الذي يواصل فيه مؤتمر نزع السلاح مناقشاته بشأن مختلف المسائل، أمل أن يضع في اعتباره آثار نزع السلاح على أهداف التنمية المستدامة، على النحو المبين في خطة الأمين العام لنزع السلاح. وستدعم حكومة بلدي جهوده بكل السبل الممكنة، ومن بينها عقد المؤتمر السنوي المشترك بين جمهورية كوريا والأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح وعدم الانتشار.

سيدي الرئيس، شهدت شبه الجزيرة الكورية خلال العام الماضي مستجدات إيجابية بشكل واضح بالنسبة لمجتمع الأمن العالمي. إن شبه الجزيرة الكورية، التي ظلت مركز عدم استقرار عالمي على مدى عدة عقود، قد غيرت مسارها وأصبحت منبعاً للأمل. وإذا كنت قد أعربت في ملاحظتي بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام مؤتمر نزع السلاح العام الماضي عن أمل لم يخلُ من الحذر، فإنه يسعدني أن أقول، هذا العام، إنني أحمل رسالة ملؤها التقدم والتوقعات. فقد أحدثت مؤتمرات القمة الثلاثة بين الكوريتين والقمة الأولى على الإطلاق بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية العام الماضي تحولاً تاريخياً في شبه الجزيرة الكورية، حيث غيرت من نموذج راسخ طويل الأمد للمواجهة والعداء إلى نموذج للسلم والحوار. ومن خلال تلك التفاعلات التاريخية، اتفق كبار قادة الكوريتين والولايات المتحدة على العمل معاً لجعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية وتنعم بالسلم. وقد أُعقبت الاتفاقات بتدابير لبناء الثقة مثل إعادة رفات المقاتلين المفقودين من كوريا الشمالية إلى الولايات المتحدة. وواصل الجانبان التزامهما على المستوى الرفيع وعلى مستوى العمل.

وقد جرى تنفيذ اتفاق عسكري بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بغرض تخفيف حدة التوتر وإزالة فرص وقوع اشتباكات عرضية، بوسائل منها هدم مراكز حراسة على جانبي خط تعليم الحدود العسكرية، وتحديد منطقة حظر جوي ونزع سلاح المنطقة الأمنية المشتركة المحيطة ببيونغجوم. وقد نشط الحوار بين الكوريتين في مجالات أخرى، والتزمت كوريا الشمالية مراراً بإزالة الأسلحة النووية بالكامل، وأبدت استعدادها لتفكيك أجزاء رئيسية من برنامجها النووي وبرنامج القذائف مقابل اتخاذ تدابير مماثلة لأجل ضمان أمنها.

وبعد يومين فقط من الآن، ستُعقد القمة الثانية بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في هانوي. ونتوقع أن تكون هذه القمة محطة حاسمة أخرى على طريق

جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي الكامل وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية. ونتطلع إلى أن تتمخض عن هذا الاجتماع نتائج ملموسة وجوهرية. وفي غضون ذلك، ما فتئت حكومة بلدي تنقذ القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة تنفيذاً كاملاً، وستواصل القيام بذلك إلى أن نتأكد من أننا في طريقنا الثابت الذي لا رجوع عنه نحو نزع السلاح النووي الكامل. وفي إطار السعي إلى تحقيق التعاون بين الكوريتين، فإننا نفعل ذلك في إطار التقيد الأمين بجزاءات مجلس الأمن.

سيدي الرئيس، لقد قال مارتن لوثر كينغ، في مواجهة الظروف العصيبة التي عاصرها: "يجب أن نقبل بخيبة الأمل المحدودة دون أن نفقد الأمل اللاحدود أبداً". وأجد أن هذه الملاحظة تنطبق جيداً على مؤتمر نزع السلاح وشبه الجزيرة الكورية على حد سواء. ولطالما كان مؤتمر نزع السلاح محبباً للأمل، وينذر تدهور البيئة الجغرافية الاستراتيجية بمزيد من الاضطرابات في المستقبل، ولكن مؤتمر نزع السلاح رأى النور وسط واقع أكثر قتامة، ومضى قدماً في أوقات مثيرة للقلق. لذلك، علينا ألا نفقد الأمل في إيجاد طريقة لاستعادة مصداقيته. وإذا استحال تحقيق تقدم كبير في الوقت الراهن، ينبغي لنا أن نواصل تحديد أهداف صغيرة، مثل تعزيز عمل الهيئات الفرعية، توصلنا إلى الهدف الأكبر.

وقد فتحت جمهورية كوريا، رغم العديد من الصعاب وخيبات الأمل، طريقاً جديداً نحو السلام من خلال القيادة والرؤية المخالفتين لما هو متعارف عليه. ونحن عازمون على مواصلة الطريق إلى أن نحقق نزع السلاح النووي الكامل وإلى أن نقيم سلاماً دائماً في شبه الجزيرة الكورية. وسنستمر في الاستفادة من هذه الجهود لأجل مواصلة العمل مع المجتمع الدولي على إعادة تنشيط مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة كانغ كيونغ - وا على بيانها. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة للحظة من أجل مرافقتها إلى خارج المجلس.

عُثِّقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن أرحب بحرارة بضيفنا الموقر التالي، معالي السيد مفلوت تشافوشياوغلو، وزير خارجية تركيا. أشكرك، سيدي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. والكلمة لك.

السيد تشافوشياوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): شكراً جزيلاً، سيدي الرئيس. أيها المندوبون الموقرون، إنه لشرف لي أن أخاطبكم اليوم، وشكراً جزيلاً على الدعوة الكريمة.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة عوامل حاسمة تمكّن من تحقيق السلامة والأمن والسلم على الصعيد العالمي، بل إن قيمتها تزيد في الأوقات التي يسود فيها عدم الاستقرار وعدم اليقين. وتركيا، في البقعة التي تنتمي إليها من العالم، تواجه العديد من المخاطر والتهديدات المباشرة. فنحن نحارب عدة منظمات إرهابية في الوقت ذاته، من تنظيم الدولة الإسلامية وحزب العمال الكردي، ومروراً بحزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب ووصولاً إلى منظمة فتح الله غولن الإرهابية، بينما يكاد النزاع في سوريا يدخل عامه التاسع.

وقد أنشئ مؤتمر نزع السلاح قبل أربعين عاماً، عندما كان الأمن العالمي يواجه العديد من التحديات أيضاً. وهو منبر فريد، ولا سيما في معالجة المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل. وقد جرى التفاوض فيه على جميع الترتيبات المتعددة الأطراف الرائدة بشأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. وهذا إرث هام. وقد لا تتصدر هذه الاتفاقات عناوين الصحف اليوم، ولكنها في الواقع تشكّل حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين، ولن يستفيد أحد من الخطوات الرامية إلى تقويضها، وليس في صالحنا التخلي عن تعددية الأطراف.

وتشهد محافل نزع السلاح اليوم استقطاباً كبيراً. ولم تُعد التدابير التقليدية لبناء الثقة والشفافية تعمل وفق ما هو مخطط لها. وفي الوقت نفسه، زاد التقدم العلمي والتكنولوجي من صعوبة التحدي والمخاطر المرتبطة به. وهذه مشكلة لا يمكننا أن نغض الطرف عنها اليوم.

سيدي الرئيس، إن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية يتوقف أولاً وقبل كل شيء على تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنجاح وعلى الصعيد العالمي. وينبغي الوفاء على وجه السرعة بجميع التزاماتنا المشتركة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وتكتسي الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية قصوى هي الأخرى وينبغي معالجتها بطريقة متوازنة. ومن حق الدول التي تمثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها الدولية، بطبيعة الحال، الاستفادة من مزايا الطاقة النووية. وإن لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية بالغة بالنسبة للجهود العالمية لعدم الانتشار ونزع السلاح، وندعو جميع الشركاء المعنيين مرة أخرى إلى التصديق عليها وتنفيذها على وجه السرعة.

سيدي الرئيس، أيها المندوبون الموقرون، تقع على عاتقنا مسؤولية مشتركة تتمثل في الاستفادة من هذا المنبر، وهو منبر هام جداً. وسيتعين علينا التحلي بقدر أكبر من المرونة وتبني أفكار بعضنا البعض والتحلي بروح المسؤولية الجماعية، وعلينا أن نبدأ بالاتفاق على برنامج عمل.

وتركيا مستعدة أيضاً للعمل على إبرام معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها تتعلق بحظر إنتاج المواد الانشطارية. وينبغي أن تراعي هذه المعاهدة الشواغل الأمنية المشروعة لجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح.

وقد عملت تركيا، بوصفها سادس وآخر رئيس للمؤتمر في العام الماضي، جاهدة على إعداد تقرير موضوعي يحظى بالقبول المتبادل. ومع ذلك، لم تتح لنا المسائل غير الموضوعية الاستفادة من إنجازات العام الماضي. وإذ نأخذ هذه التجربة بعين الاعتبار، نحث جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على الإسهام في هذا المنبر من خلال المشاركة البناءة. وينبغي أن تكون أولويتنا جعل هذه المنصة بتشكيلتها الحالية تؤدي وظيفتها وتتسم بالكفاءة مرة أخرى. وستواصل تركيا النظر إلى هذه الهيئة من هذا المنطلق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد تشافوشياوغلو على بيانه. واسمحوا لي أن أعلق الجلسة برهةً من أجل مرافقته إلى خارج المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بضيفنا الموقر التالي، سعادة السيد أندري دابكيوناس، نائب وزير خارجية بيلاروس. أشكرك، سيدي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. والكلمة لك.

السيد دابكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، أيها السيدات والسادة، كما تعلمون، لا يزال انهيار النظام المعاصر لنزع السلاح وعدم الانتشار مستمراً. ويعتزم طرفان رئيسيان الانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في المستقبل القريب. وهي المعاهدة التي وضعت الحجر الأساس لخطوات عملية في ميدان نزع السلاح النووي، وقدمت إسهاماً قيماً في تخفيف حدة التوترات في القارة الأوروبية وفي جميع أنحاء العالم. كما أن مصير اتفاقات نزع السلاح النووي الأخرى يمر بمنعطف حرج. وقد ظل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مستحيلاً لأكثر من عشرين عاماً. وإن البيانات التي تعرب عن النية العملية لنشر منظومات الأسلحة في الفضاء الخارجي تثير قلقاً متزايداً. وتتطلب التحديات والتهديدات الجديدة تقييمها والتصدي لها في الوقت المناسب.

ونرى أن كل هذا يشير بوضوح إلى أزمة أمنية عالمية. ولدنيا وسيلة فعالة للتغلب عليها، وهي إجراء مفاوضات متعددة الأطراف عاجلة وشاملة ومتوازنة للتخفيف من حدة الخلافات. ونعتقد أنه ينبغي لمؤتمر نزع السلاح، من خلال ولايته ونطاقه، أن يؤدي دوراً رئيسياً في هذه العملية.

وفي الظروف الحالية، ينبغي للمؤتمر أن يشارك بنشاط في الجهود الرامية إلى منع استخدام أوجه التقدم الجديدة في العلم والتكنولوجيا لأغراض تدميرية. فالبيولوجيا التخليقية، والتهديدات السيبرانية، واستخدام الذكاء الاصطناعي ومنظومات الأسلحة المستقلة، وخطر حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل وما يتصل بها من مواد وتكنولوجيات ليست التهديدات الوحيدة التي تبتّ إليها عشرات الخبراء في هذه القاعة.

وإن نتائج عمل الهيئة الفرعية ٥، التي نسقتها بيلاروس في دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨، تبين بوضوح أن التقدم العلمي والتكنولوجي السريع وتطوير تكنولوجيات جديدة يجعل هذه القضايا تعني عدة قطاعات وتمس جميع جوانب نزع السلاح وعدم الانتشار. لذلك، نرى أن الوقت قد حان للتوقف عن ممارسة تقسيم القضايا المدرجة في جدول أعمال المؤتمر إلى مسائل أساسية ومسائل أخرى، وأنه ينبغي بحث التحديات الجديدة التي تُنظر فيها في إطار البنود ٥ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال على قدم المساواة مع نزع السلاح النووي وعدم الانتشار وضمانات الأمن السلبية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وستسهم التدابير الوقائية التي يمكن أن يتخذها المؤتمر بغية التصدي لهذه التهديدات إسهاماً رئيسياً في عدم الانتشار والأمن الدولي. وبيلاروس على استعداد لأن تقترح على المؤتمر عدداً من الخطوات العملية لمنع الاستخدام الخبيث لأوجه التقدم الجديدة في العلوم والتكنولوجيا.

أولاً، ندعو المؤتمر إلى أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة إعداد تقرير شامل عن المخاطر والتحديات التي تطرحها التكنولوجيات الجديدة أمام الأمن الدولي وعدم الانتشار. ونعتقد أن ذلك سيمكّن المؤتمر من التوصل إلى فهم التكنولوجيات التي يُحتمل أن تكون خطرة

والمخاطر المرتبطة بها فهماً أفضل. وسيكون إعداد هذا التقرير متمشياً أيضاً مع الأهداف والإجراءات المبينة في الجزء الثالث من جدول أعمال نزع السلاح الذي وضعه الأمين العام للأمم المتحدة.

وثانياً، نقترح أن يستعرض المؤتمر أمثلة على أفضل الممارسات التي اعتمدها مختلف الدول للنظر في المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الدولي فيما يتصل بالتكنولوجيات الجديدة. وقد اعتمدت تدابير مختلفة على الصعيد الوطني، مثل مدونات قواعد السلوك للعلماء. ونرى أن من المهم استكشاف ما إذا كانت هذه التدابير فعالة، وجعلها جزءاً من نظام ما، وتحديد ما إذا كان يمكن جعلها عالمية. وقد تثمر هذه العملية صياغة قواعد أو مبادئ سلوك لمنع سوء النية في استخدام التطورات الجديدة في العلوم والتكنولوجيا. ونرى أن ذلك يمكن أن يؤدي، على المدى الأطول، إلى إجراء مفاوضات بشأن صكوك ملزمة قانوناً.

وثالثاً، نقترح دراسة التدابير الوطنية لمكافحة محاولات الجهات الفاعلة من غير الدول الحصول على أسلحة الدمار الشامل وجعلها منهجية. ويبدو أن وضع مبادئ منسقة، أو ممارسات فضلى فعالة، يدخل تماماً في نطاق ولاية المؤتمر، وسيشكل مساهمة تليق به في أنشطة الأمم المتحدة في مجال عدم الانتشار ومكافحة الإرهاب.

وإن بيلاروس على استعداد للمشاركة البناءة في تلك الجهود مع جميع الدول الأعضاء في المؤتمر. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، تعزم بيلاروس عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى بشأن استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لمكافحة الإرهاب، في مينسك، بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ويجري الانتهاء من إعداد جدول الأعمال والترتيبات التنظيمية لهذا الحدث. ونأمل أن يسهم المؤتمر إسهاماً هاماً في الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب. ونعزم عرض نتائج هذا الحدث في أحد اجتماعات مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد دابكيوناس على بيانه. واسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لحظة من أجل مرافقته إلى خارج المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يرغب أي وفد آخر في أخذ الكلمة؟ لا يبدو أن الأمر كذلك، وفي هذه الحالة، ينتهي عملنا لهذا الصباح. وستُعقد الجلسة المقبلة لمؤتمر نزع السلاح بعد ظهر اليوم على الساعة ١٥/٠٠، حيث سنستمع إلى خطاب الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش. وسيكون الأمين العام أول متكلم يخاطبنا، يليه ممثلو كل من أستراليا وأيرلندا وسلوفينيا والبرازيل وإيطاليا وهنغاريا.

رُفِعت الجلسة.

رُفِعت الجلسة على الساعة ١٢/٢٥.